Distr.: General
28 November 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة السادسة عشرة

جنيف

20-23 تشرين الأول/أكتوبر 2025

تنفيذ التزام إشبيلية بشأن تمويل التنمية وإنشاء منصة للمقترضين

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

1- سلطت الأمينة العامة للأونكتاد الضوء، في ملاحظاتها الافتتاحية، على حالة الطوارئ الإنمائية الحالية، حيث اضطر العديد من البلدان النامية إلى الاختيار بين التخلف عن سداد الديون و"التخلف عن" ركب التنمية. وقالت إن إصلاح الهيكل المالي الدولي أمرٌ ضروري لتوفير السيولة والدعم الذي يساعد على مواجهة التقلبات الدورية وزيادة التمويل من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف كوسيلة لجلب التمويل الخاص. وأكدت أن إنشاء منصة للمقترضين يمثل خطوة حاسمة وأن الأونكتاد بإمكانه أن يقدم مساهمات بناءة في هذا الجهد، بدعم من أصحاب المصلحة الآخرين.

2- وشارك في اجتماع المائدة المستديرة المتحاورون الستة التالي ذكرهم: وزير خارجية بيرو؛ ووزير المالية المصري؛ والمدير العام للمالية الدولية، وزارة الاقتصاد والتجارة والأعمال في إسبانيا؛ ووكيل وزارة القطاع المتعدد الأطراف في قسم العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية في الكرسي الرسولي؛ والرئيس المشارك لفريق الخبراء المعني بتعزيز الحلول السياسية من أجل حل أزمة الديون التابع للأمم المتحدة؛ والمدير التنفيذي لمركز الجنوب. وأدار المناقشةَ الموظف المسؤول عن فرع الديون وتمويل التنمية التابع لشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد.

3- وخلال المناقشة، ردّد المتحاورون الشواغل التي أُعرب عنها بشأن أزمة الديون والتنمية من وجهات نظر مختلفة. وأقروا بالحاجة الملحة إلى معالجة التحديات التي تطرحها الديون، لا سيما ارتفاع تكلفة خدمة الديون، وتحديد الحلول العملية للمضي قدماً. وأكد أحد المتحاورين أن الواجب الاخلاقي يملي أن تكون كرامة الإنسان هي محور المناقشات حول الحلول التي تحافظ على إمكانات التنمية والحيز المالي من أجل الاستثمار في البشر.

4- واتفق المتحاورون على أن التزام إشبيلية، وهو الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي عُقد في وقت سابق من عام 2025، يعكس النجاح في التوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات عملية رغم التحديات المستمرة التي تعترض التعاون المتعدد الأطراف. وأكدوا على ضرورة اغتنام هذا

الرجاء إعادة الاستعمال

الزخم وترجمته إلى إجراءات ملموسة من خلال جهود مشتركة يبذلها جميع أصحاب المصلحة. وفيما يتعلق بالتحضير للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، تبادل أحد المشاركين في حلقة النقاش بعض الأفكار حول المقترحات الـ 11 القابلة للتنفيذ التي قدمها فريق الخبراء المعني بالديون التابع للأمين العام للأمم المتحدة، بما في ذلك معالجة أوجه الضعف فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون في الإطار المشترك لمعالجة الديون التابع لمجموعة العشرين. وأوجز متحاور آخر المبادرات التنفيذية لمتابعة تنفيذ التزام إشبيلية، مثل المركز العالمي لمبادلة الدين بالتنمية ومنصة المقترضين.

5- وأعرب جميع المتحاورين عن دعمهم لإنشاء منصة المقترضين. وأشار بعض المتحاورين إلى أن المنصة ستسدّ فجوة كبيرة في الهيكل المالي الدولي الحالي. وأكدوا على أن منصة المقترضين من شأنها أن تمكّن البلدان التي تمر بأوضاع مماثلة من تبادل الخبرات في التغلب على الصعوبات والحصول على المساعدة التقنية بشأن القضايا المعقدة مثل مبادلة الدين. وأشار متحاور آخر إلى أن تحقيق إمكانات المنصة يتطلب من البلدان المقترضة أن تحدد العناصر الرئيسية للمنصة. وأعرب عدة متحاورين عن دعمهم للدور الرئيسي الذي يضطلع به الأونكتاد بوصفه أمانة المنصة، نظراً لما تتمتع به هذه المؤسسة من خبرة تقنية ولما تؤديه من دور معترف به في عقد الاجتماعات، وأشاروا كذلك إلى أن المنصة ستستفيد من التفاعل مع أصحاب المصلحة المتعددين.

6- وأكد عدة متحاورين على أهمية التعاون بين البلدان النامية في معالجة التحديات المشتركة التي تطرحها الديون. بالإضافة إلى ذلك، سلط أحد التحاورين الضوء على الحاجة إلى زيادة المساعدة التقنية لتمكين البلدان المقترضة من التعامل مع أدوات الديون السيادية المعقدة، وأشار إلى أن منصة المقترضين ستشكل حلاً رئيسيًا. وبالاستناد إلى التجربة الناجحة التي خاضتها مصر مؤخراً في مجال مبادلة الدين، أكد المتحدث على مدى تعقيد هذه الأدوات المالية ودعا إلى اتباع نُهُج متطورة وموحدة لتحقيق إمكانات مبادلة الدين بالكامل.

7- وعرض بعض المتحاورين وجهة نظر بلدان شمال الكرة الأرضية حول أزمة الديون الحالية في العالم النامي. واستشهد متحاور بأمثلة على كيفية تحمل البلدان الدائنة المسؤولية، مثلاً من خلال تفعيل بند وقف سداد الديون الذي اعتمدته إسبانيا في إطار اتفاقات الإقراض التي أبرمتها مع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، والذي ساعد على إيجاد هامش تصرف في المجال المالي يتيح الاستجابة للصدمات الخارجية. وسلط متحاور آخر الضوء على أن منصة المقترضين لا تشكل تهديداً لمصالح الدائنين، بل هي تكملها من خلال تعزيز القدرة على إدارة الديون وتحقيق الفائدة لجميع الأطراف المعنية. ويمكن أن تعمل المنصة بمثابة قناة للتواصل والتعامل مع مختلف أصحاب المصلحة عند الحاجة، بما في ذلك الدائنون، بدلاً من منتدى "مختلط" للمدينين والدائنين يمكن أن يكرر نموذج التجربة الحالية.

8- وعموماً، أكد المتحاورون على أهمية الخطوات العملية المقبلة للخروج من مستنقع الديون. وتبادل عدة متحاورين مقترحات ملموسة لتعزيز التعاون بين البلدان النامية وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ التزام إشبيلية، من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على مبادرات المتابعة، وأيدوا الدور الرئيسي للأونكتاد في تحويل الالتزام بتلك المبادرات إلى أفعال وفي دعم منصة المقترضين.